



تقرير شامل حول الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت لسنة 2020

تقرير اللجنة الأمريكية للمساعدة في
الانتخابات المقدم إلى الكونجرس
السابع عشر بعد المئة (117)



الملخص التنفيذي

منذ عام 2004 بدأت اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) ولا تزال تجري دراسة استقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) بعد كل انتخابات عامة فدرالية. وهذه الدراسة الاستقصائية تطلب من جميع الولايات الأمريكية الخمسين وكذلك مقاطعة كولومبيا والأقاليم الأمريكية الخمسة—ساموا الأمريكية، غوام، جزر ماريانا الشمالية، بورتو ريكو، وجزر فيرجن الأمريكية—توفير بيانات حول الطرق التي يصوت بها الأمريكيون وكيف تدار الانتخابات. وابتداءً من سنة 2008 تضمن هذا المشروع دراسة استقصائية منفصلة، وهي الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات الخاصة بإدارة الانتخابات، التي تجمع المعلومات حول القوانين والسياسات والممارسات الخاصة بالانتخابات في الولايات.

تشكل الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت المصدر الأكثر شمولاً للبيانات على مستوى الولايات القضائية المحلية وتلك الخاصة بالولايات حول إدارة الانتخابات في الولايات المتحدة. وتلعب هذه البيانات دوراً حيوياً في مساعدة المسؤولين عن الانتخابات وصناع السياسات وأصحاب المصالح الآخرين ذوي العلاقة بالانتخابات على تحديد التوجهات وتوقع الاحتياجات المتغيرة للناخبين والاستجابة لها، وكذلك استثمار الموارد اللازمة لتحسين إدارة الانتخابات وخبرات الناخبين وتأمين البنية الأساسية للانتخابات في الولايات المتحدة بصورة أفضل. فإن بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت تمكن من فحص تفاصيل البنية الأساسية للانتخابات في الولايات المتحدة وتوليد فهم قابل للتعميم للجوانب الجوهرية في عملية الانتخاب وإدارة التحديات التي يواجهها المسؤولون عن الانتخابات. وتوفر الدراسة الاستقصائية لصناع السياسات والجمهور معلومات حرجة كل سنتين حول كيفية إجراء الانتخابات الفدرالية، ويعين ذلك اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) على الوفاء بمتطلبات التبليغ التي فرضها عليها الكونجرس. كما تعتبر الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت مصدراً لا يقدر بثمن للمسؤولين عن الانتخابات الذين يستخدمون البيانات لإدارة الرقابة على الانتخابات وإجراء التحليل المناسب للقضايا والتخطيط الإستراتيجي وإعداد المواد التدريبية والترويجية. كما تستخدم اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت لخلق مقاصد لتبادل المعلومات من أجل النهوض بمهمة الوكالة ولتقديم دعم أفضل للمسؤولين عن الانتخابات والناخبين وكذلك تنوير المشرعين وأصحاب المصالح على المستوى الوطني عن مدى تأثير قوانين الانتخاب الفدرالية والساحة المتغيرة للانتخابات في الولايات المتحدة.

لقد تأثرت الانتخابات العامة لسنة 2020 تأثراً كبيراً بجائحة كوفيد-19. إذ تسببت الجائحة وما تبعها من حالة طوارئ في الصحة العامة في ضرورة عمل شتى التغييرات في الممارسات الانتخابية القائمة للتماشي مع متطلبات التباعد الاجتماعي وللمحد من انتشار الفيروس بين الناخبين والعاملين في أماكن أو مراكز الاقتراع والمسؤولين عن الانتخابات وموظفيهم. ورداً على هذا شرع الكثير من الولايات في إتاحة المزيد من الفرص للناخبين للتصويت حضورياً قبل يوم الانتخاب نفسه وكذلك التصويت عن طريق البريد. ولأن الوضع الذي تتمتع به الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) يجعلها الدراسة الاستقصائية الأكثر شمولاً، فإنها تعد بمثابة سجل تاريخي للجهود فوق العادة التي يبذلها المسؤولون عن الانتخابات والعاملون في مراكز الاقتراع على المستوى الوطني للتأكد من أن تتم الانتخابات العامة لسنة 2020 بطريقة آمنة ومؤمنة. وفي هذا الصدد يسر اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) أن تقدم تقريرها إلى الكونجرس المائة والسابع عشر (117) حول الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2020.

يصف هذا التقرير بالتفصيل الطريقة التي تمت بها إدارة الانتخابات الفدرالية لسنة 2020 وكيف صوت الناخبون فيها. وتستخدم البيانات الناتجة عن الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) وكذلك الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات الخاصة بإدارة الانتخابات (الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات) المرفقة بها لإلقاء نظرة عامة عن كل واحد من الجوانب التالية للعملية الانتخابية:

- الفصل الأول وعنوانه "نظرة عامة حول إدارة الانتخابات والتصويت في الانتخابات العامة لسنة 2020" يغطي أعداد الناخبين الذين ذهبوا إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، والوسائل التي كانت متوفرة لهم للتصويت ومراكز الاقتراع والعاملين فيها والتقنيات التي استخدمت في الانتخابات؛

- الفصل الثاني وعنوانه "قانون الانتخابات وإجراءاتها: الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات" يغطي القوانين والقواعد والسياسات والإجراءات الرئيسية التي تحكم الانتخابات في الولايات المتحدة؛
- الفصل الثالث وعنوانه "تسجيل الناخبين: قانون تسجيل الناخبين الوطني وما بعده" يغطي تسجيل الناخبين والمحافظة على قوائم الناخبين؛
- الفصل الرابع وعنوانه "تصويت أفراد الخدمات النظامية والأشخاص المقيمين خارج البلاد في سنة 2020: قانون التصويت الغيابي للمواطنين من أفراد الخدمات النظامية وأولئك المقيمين خارج البلاد (UOCAVA)" يغطي التصويت من قبل الأفراد الذين يغطيهم ذلك القانون UOCAVA؛
- وأخيرا يناقش الفصل الخامس وعنوانه "منهجية الدراسة الاستقصائية وإجراءاتها" المنهجية المتبعة في الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) ووصف للأسئلة المطروحة في الدراسة الاستقصائية.

نتائج إدارة الانتخابات والتصويت

تؤكد الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2020 على أن الانتخابات العامة لسنة 2020 شهدت أعلى نسبة في أعداد الناخبين الذين ذهبوا إلى مراكز الانتخاب للإدلاء بأصواتهم مقارنة بأية انتخابات عامة فدرالية مسجلة بواسطة الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) حتى وقتنا الحالي، بنسبة 67.7% من السكان المواطنين من ذوي السن القانونية للانتخاب (CVAP) الذين أدلوا بأصواتهم التي تم عدّها، بما يمثل زيادة بنسبة 6.7 نقطة مئوية عن مستويات سنة 2016. فقد شهدت كل ولاية تقريبا زيادة في أعداد الناخبين الذين ذهبوا إلى مراكز الانتخاب للإدلاء بأصواتهم مقارنة بما جاء في الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2016. وعلاوة على ذلك كان عدد الناخبين المؤهلين المسجلين للانتخابات العامة لسنة 2020 يزيد عن 209 ملايين شخص، بما يمثل أعلى نسبة في التاريخ، كما أن أكثر من 161 مليون ناخب أدلوا بأصواتهم التي تم عدّها في هذه الانتخابات.

كما شهدت الانتخابات تغييرات شاملة في الطريقة التي يدلي بها الناخبون بأصواتهم. ففي الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2016 كانت نسبة الناخبين الذي أدلوا بأصواتهم شخصيا في يوم الانتخاب 54.4%. أما في الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2018، كانت النسبة 58.2%. في سنة 2020 كانت نسبة الناخبين الذي أدلوا بأصواتهم شخصيا في يوم الانتخاب فقط 30.5%. وارتفعت النسبة المئوية للذين أدلوا بأصواتهم عن طريق البريد إلى 43.1% من مجموع الناخبين، وهي زيادة بنسبة 20 بالمئة تقريبا عن مستويات سنة 2016. ويبين التحليل الذي تم على مستوى الولايات القضائية أن أعلى النسب المئوية للزيادة في معدلات التصويت عن طريق البريد حصلت في ولايات قضائية في الولايات التي قامت حديثا بتفعيل نظام التصويت كليا عن طريق البريد في سنة 2020 وكذلك في ولايات قضائية في الولايات التي تخلصت من متطلبات تقديم الأعدار لطلب إرسال بطاقة الاقتراع بالبريد. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي لبطاقات الاقتراع التي تم إرسالها بالبريد في سنة 2020 كان أكثر من ضعف العدد الذي تم إرساله في سنة 2016، إلا أن النسب المئوية لبطاقات الاقتراع التي أعادها الناخبون بالبريد والتي تم عدّها وكذلك التي تم رفضها لم تتغير إلى حد كبير على المستوى القومي.

صرحت الولايات بوجود ما مجموعه 132556 مركزا للاقتراع، ساعد فيها 775101 عامل في مراكز الاقتراع الناخبين على الاقتراع حضوريا إما بالتصويت المبكر قبل يوم الانتخاب أو في يوم الانتخاب نفسه. كما تبين البيانات تحولا في توزيع الأعمار بين العاملين في مراكز الاقتراع، مع زيادة في النسبة المئوية للعاملين في مراكز الاقتراع من عمر 18 إلى 25 و 26 إلى 40 سنة، إلى 6.2% و 15.0% على التوالي، وانخفاض في النسبة المئوية للعاملين في مراكز الاقتراع من عمر 61 إلى 70 و 70 فما أكبر سنا، إلى 27.3% و 20.1% على التوالي. كما صرحت الولايات القضائية بأن توظيف العاملين في مراكز الاقتراع كان أقل صعوبة في سنة 2020 عما كان عليه في سنة 2016. وفي التعليقات التي وردت إلى الدراسة الاستقصائية، استشهد الكثير من الولايات القضائية بالتأثيرات المتقاطعة على الجهود التي بذلتها من أجل التوظيف. فقد صرحت الولايات القضائية بأن

جائحة كوفيد-19 جعلت من الصعب استبقاء العاملين الاقدم خدمة والأكثر سنا في مراكز الاقتراع لفترة طويلة، مما تسبب في عجز في عدد العاملين في مراكز الاقتراع في اللحظات الأخيرة، ولكن جهود اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) ومكاتب الانتخاب على مستوى الولايات والمنظمات الأخرى التي عملت على تشجيع الأفراد المؤهلين على الخدمة كعاملين في مراكز الاقتراع ساعدت على المساهمة في زيادة مفرطة في عدد العاملين في مراكز الاقتراع في بعض المناطق.

صرحت الولايات بأن استخدام كتب الاقتراع الإلكترونية (أو e-poll books) قد زاد منذ إجراء الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2018، واستخدمت 17 ولاية كتب الاقتراع الإلكترونية في جميع الولايات القضائية التابعة لها. وبالنسبة لأجهزة المسح الضوئي وتوسيم بطاقات الاقتراع (BMD)، فاستمر استخدامها باعتبارها أكثر الأنواع شيوعا في معدات الانتخاب المستخدمة، وفيما يخص استعمال ماكينات التسجيل المباشر الإلكتروني (DRE) التي لم تكن مجهزة بوسيلة لمراجعة ورقية للتحقق من صحة ما كتبه المصوت (VPAT)، فاستمر أيضا في الهبوط. ففي سنة 2020 لم تكن هناك سوى 32 ولاية قضائية على مستوى البلد التي اعتمدت اعتمادا كلياً على ماكينات التصويت التي ليس بها احتياطي ورقي.

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات الخاصة بإدارة الانتخابات

من أجل توفير السياق المناسب للبيانات التي تصرّح بها الولايات في الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS)، تقوم الدراسة الاستقصائية بجمع المعلومات عن السياسات الخاصة بالانتخابات التي وضعتها الولايات. وقد صرح ثلثا الولايات بأن ما لديها هو ما يسمى بنظم التسجيل من الأعلى إلى الأسفل المستضافة على منصة أو نظام حاسوبي رئيسي واحد ومركزي والذي يكون في حفظ الولاية ويتم تزويده بالمعلومات بواسطة الولايات القضائية المحلية؛ أما الثلث المتبقي من الولايات فقد صرّح بأن ما لديها هو قواعد البيانات التي تعمل بنظام الأسفل إلى الأعلى أو قواعد البيانات الهجينة. وللحفاظ على صحة ودقة قوائم الناخبين لديها وتحديثها كما يجب فقد صرّحت معظم الولايات بأنها تشارك المعلومات مع وكالات تسجيل المركبات الآلية والجهات الحكومية التي تحتفظ بسجلات للوفيات والوكالات التي تحتفظ بسجلات الجنابات أو السجون. وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للولايات التي تعرض كلا تسجيل الناخبين في نفس اليوم (51.8٪) والتسجيل الإلكتروني على الإنترنت (80.4٪) فقد ارتفعت منذ الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات لسنة 2018.

فضلا عن ذلك قامت الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات بتسجيل زيادة في سياسات الولايات التي تجعل عملية التصويت للناخبين أكثر أمنا وأمانا أو الحد من الطوابير أو الحشود التي يحتمل حدوثها عند مراكز الاقتراع التي يصوت فيها الناخبون حضوريا. وفي سنة 2020 صرح ما مجموعه 14 ولاية بأن ما لديها هو نظام الانتخاب الذي يتم كليا عن طريق البريد حيث تم إرسال بطاقات الاقتراع تلقائيا إلى جميع الناخبين المسجلين أو جميع الناخبين المؤهلين المسجلين. وقامت 10 من هذه الولايات بإجراء الانتخابات كليا عن طريق البريد على مستوى الولاية، بينما فعلت ذلك أربعة من الولايات ولكن فقط في ولايات قضائية مختارة. وقد شكّل هذا زيادة عما ورد في الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات لسنة 2018 التي وجدت أن ثلاث ولايات أدارت انتخاباتها كليا عن طريق البريد وأربع ولايات اتبعت نظام الانتخاب كليا عن طريق البريد فقط في ولايات قضائية محلية مختارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن 69.6٪ من الولايات لم تتطلب من الناخبين تقديم عذر لكي يستطيعوا التصويت عن طريق بطاقة اقتراع بريدية (كانت سبعة من الولايات قد تخلصت من مطلب تقديم العذر منذ الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات لسنة 2018)، و 51.8٪ من الولايات صرّحت بأنه في بعض الظروف يستطيع الناخبون تلقي بطاقات الاقتراع إلكترونيا، ولكن الدراسة الاستقصائية بشأن السياسات لم تجمع المعلومات التي تفيد بما إذا ستكون التغييرات في السياسات التي حدثت للانتخابات العامة لسنة 2020 دائمة أم مؤقتة، أو بما إذا كانت التغييرات قد حدثت فقط كاستجابة مباشرة لجائحة كوفيد-19.

صرّحت تقريبا معظم الولايات بأنه يجب اختبار نظم التصويت والتصديق عليها قبل اعتمادها، على أن تكون متطلبات التصديق الأكثر شيوعا الاختبار بواسطة أحد المختبرات المعتمدة من قبل اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (EAC) لاختبار نظم التصويت (VSTL)، والتصديق وفقا للإرشادات التوجيهية الطوعية لنظم التصويت والمعتمدة من اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات (VMSG) وكذلك تصديق الولاية والتصديق الفدرالي. وفي سنة 2020 استلزمت 55٪ من بين الولايات الأربعين (40) التي صرّحت باستخدام كتب الاقتراع الإلكترونية (e-poll books) أن يتم الاختبار والتصديق بما يتوافق مع مواصفات الولاية قبل شراء كتب الاقتراع الإلكترونية.

في فترة ما بعد الانتخابات صرّحت 78.6% من الولايات بأنها تطلبت إجراء مراجعة لحصر الأصوات للتحقق من أن معدات التصويت المستخدمة في فرز بطاقات الاقتراع تعمل بشكل سليم. ومن بين هذه الولايات تطلبت حوالي ثلاثة أرباعها إجراء مراجعة تقليدية لحصر الأصوات (التي تفحص عينة من بطاقات الاقتراع من نسبة مئوية ثابتة من ولايات قضائية أو ماكينات تصويت يتم اختيارها جزافاً)، في حين تطلبت حوالي خمسة من الولايات إجراء مراجعة لحصر الأصوات بطريقة تحدّ من المخاطر (التي تستخدم فيها وسائل إحصائية لاختيار حجم العينة التي ستتم مراجعتها). وصرّحت جميع الولايات بوجود آلية لديها لإجراء عمليات إعادة فرز الأصوات في الانتخابات رغم أن الظروف التي تجرى فيها إعادة لفرز الأصوات تختلف من ولاية لآخرى.

النتائج القائمة على قانون تسجيل الناخبين الوطني (NVRA)

تشير بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) إلى أن معدل تسجيل الناخبين المؤهلين في الانتخابات العامة لسنة 2020 كان 88.2% من السكان المواطنين من ذوي السن القانونية للانتخاب (CVAP)، بما يمثل زيادة بنسبة 3.5 نقاط مئوية منذ إجراء الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2016. فقد تم تقديم أكثر من 103 ملايين من طلبات تسجيل الناخبين في الفترة ما بين إغلاق التسجيل للانتخابات العامة لسنة 2018 وإغلاق التسجيل للانتخابات العامة لسنة 2020، بما يمثل زيادة بنسبة 33.8% في عدد طلبات التسجيل التي تم استلامها في الفترة المفضية إلى الانتخابات العامة لسنة 2016. ومن بين طلبات التسجيل التي تم استلامها كانت أكثر النتائج شيوعاً إجراء تحديث للسجل القائم الخاص بتسجيل الناخب والذي لم ينطو على تغيير في العنوان عبر الولايات القضائية. وكان هذا النوع من التحديث يمثل ما يقرب من نصف طلبات التسجيل التي تم استلامها، أما التسجيلات الجديدة والسارية التي أدت إلى إيجاد سجل جديد لتسجيل الناخب داخل الولاية القضائية فمثلت حوالي ثلث الطلبات المتلقاة.

وكما هو الحال في التكرارات السابقة للدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) مثلت إدارات تسجيل المركبات الآلية في الولايات أكبر حصة من طلبات التسجيل هذه (39.3%). وكان ثاني أكثر المصادر شيوعاً لهذه الطلبات التسجيل الإلكتروني على الإنترنت الذي مثل 28.2% من الطلبات، كما كان التسجيل الإلكتروني على الإنترنت الأسرع نمواً من أي من مصادر التسجيل الأخرى المرصودة بواسطة الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS).

صرّحت الولايات التسعة والعشرون (29) وكذلك الأقاليم التي تسمح بتسجيل الناخبين في نفس يوم الانتخاب (SDR) بتلقي أكثر من 1.6 مليون تسجيل للناخبين في نفس يوم الانتخاب خلال فترة الانتخابات العامة لسنة 2020، بما يساوي حوالي ضعف العدد الذي تم تلقيه خلال الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2018، فيسمح نظام تسجيل الناخبين في نفس يوم الانتخاب (SDR) للأفراد بالتسجيل للانتخاب في نفس اليوم الذي يدلون فيه بأصواتهم في انتخابات. وعلى المستوى القومي كان عدد تسجيلات الناخبين في نفس يوم الانتخاب (SDR) الذي تم تلقيه في يوم الانتخاب أكبر من العدد الذي تم تلقيه خلال التصويت المبكر.

وفقاً لمتطلبات قانون تسجيل الناخبين الوطني (NVRA) أبلغت الولايات عن إرسال أكثر من 28 مليون إخطار تأكيد وإزالة أكثر من 18 مليون سجل لتسجيلات ناخبين من قوائم تسجيل الناخبين في الفترة ما بين إغلاق الانتخابات العامة لسنة 2018 وإغلاق الانتخابات العامة لسنة 2020. وكانت أكثر الأسباب شيوعاً التي استشهد بها لإزالة سجلات تسجيل الناخبين هو عدم الرد على إخطار التأكيد والتصويت في أحدث الانتخابات العاميين الفدراليين، وكذلك الانتقال من الولاية القضائية التي كان الناخب مسجلاً فيها للتصويت ووفاء الناخب.

النتائج القائمة على قانون التصويت الغيابي للمواطنين من أفراد الخدمات النظامية وأولئك المقيمين خارج البلاد (UOCAVA)

أبلغت الولايات عن إرسالها أكثر من 1.2 مليون بطاقة اقتراع للناخبين الخاضعين لقانون التصويت الغيابي للمواطنين من أفراد الخدمات النظامية وأولئك المقيمين خارج البلاد (UOCAVA) – وهم شريحة سكانية تتضمن أفراد القوات النظامية الغائبين عن محال سكنهم المسجلين فيها للانتخاب وأفراد عائلاتهم المؤهلين والمواطنين الأمريكيين المقيمين خارج البلاد الذين يتمتعون بحماية خاصة بمقتضى قانون UOCAVA. ومن بين بطاقات الاقتراع تلك التي تم إرسالها، أعيد أكثر من 900000 منها من قبل الناخبين وتم فرز ما يقرب من 890000 منها في الانتخاب.

في سنة 2020 واستمرارا للتوجه الذي بدأ مع الدراسة الاستقصائية بشأن إدارة الانتخابات والتصويت (EAVS) لسنة 2016، شكّل المواطنون المقيمون خارج البلاد النسبة الأكبر من السكان الخاضعين لقانون UOCAVA مقارنة بأفراد القوات النظامية وأفراد عائلاتهم المؤهلين. في سنة 2020 مثل المواطنون المقيمون خارج البلاد 57.4% من الناخبين المسجلين والخاضعين لقانون UOCAVA، بينما مثل أفراد القوات النظامية 42.3%. ومن بين جميع الولايات مثلت ثلاث ولايات – كاليفورنيا وفلوريدا وواشنطن – أكثر من 40% بقليل من جميع الناخبين الخاضعين لقانون UOCAVA الذين تم الإبلاغ عنهم على الصعيد الوطني.

من بين الناخبين من أفراد القوات النظامية كان الإرسال البريدي عن طريق هيئة البريد أكثر الوسائل انتشارا حسب ما تم الإبلاغ عنه (بما يمثل حوالي نصف بطاقات الاقتراع التي تم إرسالها إلى الناخبين من أفراد القوات النظامية)، في حين كانت الوسيلة الأكثر شيوعا التي تلقي بها الناخبون المقيمون خارج البلاد بطاقات اقتراعهم هي الإرسال عن طريق البريد الإلكتروني (بما يمثل 70.9% من بطاقات الاقتراع التي تم إرسالها إلى المواطنين المقيمين خارج البلاد).

تم الإبلاغ عن فرز حوالي 98% من بطاقات الاقتراع المرسله بموجب قانون UOCAVA والتي أعيدت من قبل الناخبين، وأن أكثر من 2% بقليل من بطاقات الاقتراع المعادة هي فقط التي تم رفضها. وعلى الصعيد الوطني تم الإبلاغ عن تلقي أكثر من 33000 من بطاقات الاقتراع الغيابية الفدرالية البديلة (الكتابية) التي يستخدمها الناخبون الذين لم يتلقوا بطاقات اقتراعهم أو تلقوها متأخرا (FWAB)، ويجوز تقديم هذا النموذج من قبل الناخبين الخاضعين لقانون UOCAVA كبطاقة اقتراع احتياطية لحالات الطوارئ وذلك في حالة عدم وصول بطاقة اقتراعهم الرسمية إلى مسؤولي الانتخابات المحليين في الوقت المحدد لها لكي يتم فرزها. وقد سمح نظام FWAB لما يقارب من 24000 من الناخبين الخاضعين لقانون UOCAVA بأن يتم فرز أصواتهم في الانتخابات العامة لسنة 2020.



إن هذا التقرير الصادر عن اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات هو نتيجة تعاقد على جمع وتحليل بيانات للاستطلاع حول إدارة الانتخابات والتصويت لسنة 2020. وقام بتنفيذ هذا العقد مجموعة فورس مارش، ش.ذ.م.م. Fors Marsh Group LLC، وهي شركة أبحاث مقرها مدينة أرلينغتون بولاية فيرجينيا.

تم نشره في أغسطس/آب 2021

اللجنة الأمريكية للمساعدة في الانتخابات

633 شارع 3 شمال غرب، جناح رقم 200

واشنطن، مقاطعة كولومبيا

www.eac.gov